الضبط

طرق معرفته وتطبيقاته

إعداد

شامي بن يحيى بن سعيد آل عمر السلامي

باحث في مرحلة الماجستير تخصص الكتاب والسنة

جامعة الباحة

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الضبط

طرق معرفته وتطبيقاته

إعداد:

شامي بن يحي بن سعيد آل عمر السلّامي

باحث في مرحلة الماجستير تخصص الكتاب والسنة

جامعة الباحة

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بسم الله الرحمن الرحيم

*** المقدمة:**

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على خير البرية وإمام البشرية النبي الأمي الرحمة المهداة والسراج المنير والمبلغ عن رب العالمين، وعلى آله وأصحابه نجموم السما ومصابيح الدجى وعلى من تبعهم بإحسان وعنا معهم بفضل جودك وكرمك يا أكرم الأكرمين

وبعد:

فإن من أهم العلوم بعد العلم بكتاب الله عز وجل هو العلم بسنة النبي المصطفى صلوات الله وسلامه عليه، وعلى أثر هذا أولى علماء الحديث الأحاديث النبوية الاهتمام الفائق، وجعلوا شروطاً وضوابطاً للرواية وللرواة على اعتبار أنهم حلقة الوصول إلى النص النبوي هو ما يعرف (برجال الإسناد)، وكانت هذه الشروط والضوابط دقيقة جامعة مانعة، واشترط علماء الحديث شروطاً أساسية لقبول الرواة وهي اتصال السند، وعدالة الراوي، وضبط الراوي، وعد الشذوذ في الرواية وعدم العلة فيها، يعد الضبط بالإضافة إلى اتصال السند والعدالة هم من أهم شروط الحديث المقبول عموماً، وقد أهتم العلماء بضبط الرواة لمروياتهم ووضعوا لها طرقاً لمعرفة مدى ضبط هذا الراوي لما يرويه، ولأجل ذلك كان لزاماً أن يبحث في هذا الموضوع ببحث مستقبل ليظهر مدى عناية العلماء الأوائل بالسنة النبوية المطهرة وهذا الموضوع هو: { الضبط طرق معرفته وتطبيقاته }.

و اسأل الله التوفيق والسداد والإعانة والقبول.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

*** أسباب اختيار الموضوع وأهميته:**

وأما عن أسباب الاختيار للموضوع فهو إظهار أهمية هذا الشرط في الرواة تسليط الضوء على جهود العلماء المتقدمين في الدفاع عن حياض السنة النبوية والتثبت من ناقليها.

وأما الأهمية للموضوع فهي تكمن في أهمية العلم الذي يكتب فيه وهو علم الحديث النبوي وخصوصاً علم الرجال علم الجرح والتعديل والمصطلح.

والله اسأل التوفيق والإعانة والإخلاص وأن يكتب له القبول عند الصالحين من عبادة، اللهم صلي على محمد وآله الأطهار الأبرار.

*** خطة البحث:**

البحث عبارة عن مقدمة، فصلين، الكشافات، خاتمة وفيها النتائج:

* **الفصل الأول**: الضبط، تعريفه، أنواعه، خوارمه، أهميته. وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الضبط، لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: أنواع الضبط.

المبحث الثالث: خوارم الضبط.

المبحث الرابع: أهمية الضبط .

* **الفصل الثاني**: بما يعرف ضبط الراوي. وفيه مبحثين:

المبحث الأول: طريقة معرفة ضبط الراوي.

المبحث الثاني تطبيقات على الضبط.

*** الكشافات العامة:**

أ)- كشاف المراجع والمصادر.

ب)- كشاف المواضيع.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

* تعريف الضبط:

تعريف الضبط:

لغةً:

قال ابن فارس: " الضبط: الضاد والباب والطاء أصل صحيح. ضبط الشيء ضبطاً. والأضبط الذي يعمل بيديه جميعاً. ويقال ناقة ضبطاء. قال:

عُذافرة ضبطاء تجري كأنها

فنيقٌ غدا يحوي السوام السوارحا (1)

و قال ابن منظور: " ضبط الضبط: لزوم الشيء وحبسه، ضبط عليه وضبطه يضبط ضبطاً وضباطة، وقال الليث: الضبط لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء وضبط الشيء حفظه بالحزم، والرجل ضابط أي حازم. ورجل ضابط وضبنطي: قوي شديد، وفي التهذيب: شديد البطش والقوة والجسم. ورجل أضبط: يعمل بيديه جميعاً. وأسد أضبط: يعمل بيساره كعمله بيمينه، قالت مؤبنه روح بن زنباع في نوحها:

أسدٌ أضبطُ يمشي

بين قصباء وغيل (2)

اصطلاحاً:

قال الجرجاني: " الضبط: إسماع الكلام كما يحق سماعه ثم فهم معناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل مجهوده والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره.(3)

وقد عرف الإمام محمد بن إدريس الشافعي الضبط في اصطلاح المحدثين فقال: " أن يكون الراوي حافظاً إن حدث من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث منه عالماً بمايحيل معاني الحديث إن حدث على المعنى إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافقهم "(1)

---

(1)– معجم مقاييس اللغة، ج 3، ص 386– 387، ط: دار الفكر.

(2)– لسان العرب، ج 5، ص 457، ط: دار الحديث القاهرة – 1423هـ - 2003م.

(3)–التعريفات، ص 140، ط: دار الكتب العلمية – بيروت لبنان، 1434هـ - 2013م.

(1) – الرسالة، ص 370، ط: القاهرة – 1939م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قلت: والتعريف الذي من قبل الإمام الفذ الشافعي هو جامع مانع لمصطلح الضبط في الحديث، فهذا الراوي لابد أن يكون فيه من الحرص على الضبط لما يحفظ أو لما يكتبه في كتابه إن حدث منه.

و لأن هذه الصفة كما قال الدكتور نور الدين عتر في كتاب منهج النقد في علوم الحديث هي التي تؤهل المحدث للتحديث ويكون بوجود هذه الصفة محل ثقة عند المحدثين والنقاد.(2)

و ليس مقصود الضبط هو سعة الحفظ وكثرة المحفوظات والمسموعات من الروايات فحسب، بل المقصود منه التثبت في النقل والرواية، وألا يروي إلا ما حفظ، وأن يؤدي هذا المحفوظ كما سمعه.(3)

قلت: لأن هذا دين وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم كلام بعد كلام الله عز وجل، وخير منقول عن خير قائل صلوات الله وسلامه عليه، والأدلة على وجوب التحري والضبط عند الراوي كثيرة، منها قوله تعالى: { ولا تقف ما ليس لك به علم }(4)

قال ابن جرير الطبيري في تأويل هذه الآية: " قال بعضهم: معناه: ولا تقل ما ليس لك به علم "(5)

و عدم الضبط لما يرويه الراوي سواء كان من حفظه أو من كتابه، قد يفضي به إلى القول على الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بغير علم، وهذا خطر كبير وعليه جاء الوعيد الشديد في الدارين، أما في الدنيا فالجهابذة جعلوا الضبط شرطاً لقبول المرويات من الراوي فردوا رواياته، وأما في الآخرة فالنار والعياذ بالله (1)

---

(2) – جامع الأصول، ج 1، ص 35، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، 1983م.

(3) – أنظر: منهج النقد في علوم الحديث، ص 80، ط: دار الفكر – دمشق – سورية، 1432هـ - 2011م.

(4) – الإسراء: 36.

(5) – جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج 7، ص 393، ط: دار الحديث القاهرة، 1431هـ - 2010م.

(1) – أريد حديث: (لا تكذبوا عليّ، فإنه من كذب عليّ فليلج النار) و حديث (من كذب عليّ، فيتبوأ مقعده من النار)، متفق عليه، رواه البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه و سلم، برقم (ج 1، ح 106- 107)، رواه مسلم، المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه و سلم، برقم (3).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

و قول الله تعالى: {... واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحدهما فتذكر إحداهما الأخرى... }(2)

قال الإمام أبي الخير البيضاوي – رحمه الله ــ: " علة اعتبار العدد أي لأجل أن إحداهما إن ضلت الشهادة بأن نسيتها ذكرتها الأخرى والعلة في الحقيقة التذكير ولكن لما كان الضلال سبباً له نزل منزلته كقولهم: أعددت السلاح أن يجيء عدو فأدفعه، وكأنه قيل: إرادة أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت، وفيه إشعار بنقصان عقلهنَّ وقلة ضبطهنِّ "(3)

قلت: وهذه من حكمة الله عز وجل لتحفظ الحقوق في الدنيا ولا تضيع وحتى لا يحصل النزاع والصراع، فكيف بدين الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من باب أولى، وهو أولى ما تُثبت من أجله ويُحقق ويُضبط.

و قد جاءت السنة المطهرة في غير ما حديث بالحث على الضبط للسنة والحفاظ عليها وفي تحملها وتبليغها ورتبت على ذلك الأجر العظيم والخير الكبير في الدنيا والآخرة، فقد جاء في الحديث المتواتر الذي لا يخفى على طالب السنة فهو الحاث الأقوى لتعلم السنة وتعليمها ألا وهو قوله صلى الله عليه وسلم: (نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه)(4)

قال المباركفوري – رحمه الله – في قوله صلى الله عليه وسلم: (فبلغه كما سمعه): " أي من غير زيادة ونقصان، وخص مبلغ الحديث كما سمعه بهذا الدعاء لأنه سعى في نضارة العلم وتجديد السنة فجازاه بالدعاء بما يناسب حاله، وهذا يدل على شرف الحديث وفضله ودرجة طلابه حيث خصهم النبي صلى الله عليه وسلم بدعاء لم يشرك فيه أحد من الأمة ولو لم يكن في طلب

---

(2) – البقرة: 282.

(3) – أنوار التنزيل و أسرار التأويل (المعروف بتفسير البيضاوي)، ج 1، ص 164، ط: دار إحياء التراث – مؤسسة التاريخ العربي – بيروت.

(4) – رواه أبو داود، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، برقم (ح3660)، الترمذي، كتاب العلم، باب [ما جاء] في الحث على تبلغ السماع، برقم (ح2658)، ابن ماجة، المقدمة، باب من بلغ علماً، برقم (ح236)، الدارمي، المقدمة، باب الاقتداء بالعلماء، برقم (ج 1، ح228)، رواه الطبراني في الأوسط، (ج 7، ح 6777).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الحديث وحفظه وتبليغه فائدة سوى أن يستفيد بركة هذه الدعوة المباركة لكفى ذلك فائدة وغُنُماً وجلُ في الدارين حظاً وقسماً "(1)

و قد جاء في حديث البراء بن عازب – رضي الله عنه – قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت وبنبيك الذي أرسلت، فإن مت في ليلتك فأنت على الفطر، واجعلهنّ آخر ما تتكلم به)، قال:فرددتها على النبي صلى الله عليه وسلم، فلما بلغت: اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت ورسولك، قال: (لا، ونبيك الذي أرسلت)(2)

قلت: فالنبي صلى الله عليه وسلم رد على البراء بن عازب – رضي الله عنه – حينما أخطأ في لفظ النبي وجعله الرسول وقد يكون اللفظين بمعنى واحد، فيه إشارة إلى لا بد من الضبط قي الأذكار والنصوص الشرعية، حتى لا يفتح المجال فيزاد فيها ما ليس منها.

و حتى يكون الراوي يؤدي ما سمعه كما سمعه، لا بد من أن يكون ضابطاً لما يرويه حتى يؤدي ما تحمله بدقة وأمانة.(3)

قلت: لأجل ذلك كان علم الحديث هو من العلوم التي عرف أصحابها بشدة التحري والضبط والتثبت في الرواة وفي الراوي وحاله، فلا يقبل التهاون ولا الغفلة فيما يرويه، فمن كان فيه غفلة وتهاون اعرضوا عنه وعد ذلك فيه مطعن، ومن كان ثبتاً ضابطاً تهافتوا عليه وعد ذلك فيه مدحاً.

---

(1)– تحفة الأحوذي، ج 7، ص 348 – 349، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، 1422هـ – 2001م.

(2) – متفق عليه، رواه البخاري، كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، برقم (ج 1، ح 247)، رواه مسلم، كتاب الذكر و الدعاء و التوبة، باب ما يقول عند النوم و أخذ المضجع، برقم (2710).

(3) – أنظر: سوء الحفظ أثره في قبول الحديث – دارة تأصيلية تطبيقية، رسالة ماجستير في الحديث النبوي و علومه، كلية الشريعة جامعة دمشق، للباحث أحمد الطاهر، ص 13.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

* أنواع الضبط:

لقد اصطلح علماء الحديث على أن الضبط نوعان، النوع الأول: ضبط صدر والنوع الثاني: ضبط كتاب(1)، وبهذين النوعين حفظت السنة وكانت محفوظة في الصدور والسطور.

قال أبو الخير السخاوي: " (ضابط)، أي حازم، قال: فلا يكون مغفلاً غير يقظ ولا متقن... " (2)

و قد عرف الحافظ المحقق ابن حجر العسقلاني – رحمه الله – ضبط الصدر فقال: هو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

و عرف ضبط الكتاب فقال: هو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤيدي منه. (3)

عن أبي جعفر الباقر: من فقه الرجل بصره بالحديث وإذا عرف طالب الحديث إسلام المحدث وصحة سماعه كتب عنه، فقل من يجد ما يرجع إلى الفهم والمعرفة والحفظ، وكل محدث تهاون بالسماع واستخف بالحديث فلا يخفى حاله ويظهر أمره.(4)

* خوارم الضبط:

قد ذكر العلماء للضبط خوارم قد تفقد هذا الراوي إذا ما توفرت فيه ضبطه، وهي:

قال الزركشي: " خرج منه من ليس بضابط، وهو من كثرت مخالفته لرواية الثقات المتقنين، وخرج عنه أيضاً من ليس بضابط ولكنه لم يبعد عن درجة الضابط فإنه إذا روى حديثاً كان حسناً و لم يكن صحيحاً، لأن من شرط الصحيح أن يكون راويه ضابطاً "(5)

---

(1) – نزهة النظر، ص 69، ط: دار مطبعة سفير، 1429هـ – 2008م.

(2) – فتح المغيث، ج 1، ص 24، ط: مكتبة المنهاج، 1426هـ.

(3) – نزهة النظر، ص 69، ط: دار مطبعة سفير، 1429هـ – 2008م، و أنظر: فتح المغيث، ج 1، ص 24، ط: مكتبة المنهاج، 1426هـ، أنظر: تدريب الراوي، ص 254، ط: دار الكتاب العربي، 1414هـ – 1993م.

(4) – معرفة علوم الحديث، ص 55، ط: دار إحياء التراث، 1417هـ – 1997م.

(5)– النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج1، ص 98، ط: أضواء السلف، 1419هـ – 1998م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أ)– الاختلاط والتغير.

قال علي بن المديني سمعت يحيى : – يعني – ابن سعيد القطان، وذكر حنظلة السدوسي، فقال: قد رأيته على عمد، قلت ليحيى: كان قد اختلط؟ قال: نعم.(1)

ب)– الشذوذ الكثير في الرواية.

قال يونس بن عبد الأعلى: سمعت الشافعي يقول: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً لم يروه غيره، وإنما الشاذ من الحديث من يروي الثقات حديثاً فيشذ عنهم واحد فيخالفهم.(2)

قلت: وقد يروى عن الحافظ المتقن العدل بعض الشذوذ في النادر من حديثه، فمثل هذا لا يحكم على حديثه ومروياته بالشذوذ من أجل حديث أو حديثين أو حتى ثلاثة، وقد ضل في هذا أقوام فمنهم تجده في الكثير من دراساته وتخريجاته، يرمي بالشذوذ والنكارة على الأحاديث كالسلام عليكم، وهذا كثيراً ما تجده عند المعاصرين الذين في زماننا، الذي يجهلون القواعد وضوابط الجرح والتعديل، التي بدونها يضل العالم ويزل، وزلة العالم لسيت على نفسه فحسب وينتهي الأمر، بل تتعدى إلى الغير حتى تصل إلى العامة، وخصوصاً من كان له اتباع ينقلون عنه دراساته وأقواله، فكيف بعلماء الحديث الذين يدافعون عن حياض سنة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه، فلا شك أن زلل أكبر والخطب أعظم.

ج)– كثرة الغلط والوهم في مرويات الراوي.

قال عبد الله بن المبارك الإمام المبارك: يكتب الحديث إلا عن أربعة: غلّاط لا يرجع، وكذاب، وصاحب بدعة، وهوى يدعوا بدعته، ورجل يحفظ فيحث من حفظه.

و قال الإمام محمد بن إدريس الشافعي: ومن كثر غلطه من المحدثين، و لم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم تقبل شهادته.(3)

---

(1) – الكفاية، ج 1، ص 328، ط: دار ابن الجوزي، 1435هـ.

(2) – الكفاية، ج 1، ص 339، ط: دار ابن الجوزي، 1435هـ.

(3) – الكفاية، ج 1، ص 344 – 345، ط: دار ابن الجوزي، 1435هـ.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قلت: والقول في هذا هو نحو ما قلنا في الكلام عن الرمي بالتهمة بالشذوذ لبعض الرواة بغير نظر ومعرفة لحالهم، وهنا أيضاً لا يحكم على الراوي ومروياته بأنه كثير الغلط بسبب بعض أغلاطه القليلة، قال سفيان الثوري: ليس يكاد يُفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ، فهو حافظ وإن غلط....(1)، والقصد من هذا النصح والإرشاد حتى يحذر المبتدئ ويتقي الله المنتهي.

هـ)- غفلة الراوي.

عن عبد الله بن حميد: فما الغفلة التي يرد بها حديث الرضا الذي لا يعرف بكذب؟ قلت: هو أن يكون كتابه غلط، فيقال له في ذلك، فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا، أو بغيره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك، أو يصحف ذلك تصحيفاً فاحشاً يقلب المعنى، لا يعقل ذلك فكيف عنه.(2)

و)- التلقين.

عن وهب بن منبه، قال: سمعت حماد بن زيد، يقول: لقيت سلمة بن علقمة حديثاً فحدثنيه، ثم رجع عنه، وقال: إذا سرك أن تكذب أخاك فلقنه.

و قال يحي بن سعيد: إذا كان الشيخ إذا لقنته قبل فذاك بلاء، وإذا ثبت على شيء واحد، فليس به بأس. (3)

*** أهمية اشتراط ضبط المروي:**

قلت: تكمن أهمية اشتراط الضبط للراوي في ما يرويه، في كون الضبط هو المميز بين الحديث الصحيح والحديث الحسن، إذ في الحديث الصحيح يشترط أن يكون رواته تاموا الضبط، وأما

---

(1) – المرجع السابق، ج 1، ص 345 بتصريف.

(2) – الجرح و التعديل، ج 1، 331، ط: دار الكتب العلمية – لبنان – بيروت، 1371هـ - 1925م، الكفاية، ج 1، ص 353، ط: دار ابن الجوزي، 1435هـ.

(3) – الكفاية، ج 1، ص 356 – 357، ط: دار ابن الجوزي، 14135هـ.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الحديث الحسن فلا يشترط في رواته تمام الضبط بل يكتفى بالنزول عن درجة الكمال في الضبط من جهة الرواة.

قال ابن الصلاح الشهروزي: " القسم الثاني أن يكون رواته من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ في الإتقان وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما تفرد به من حديثه منكراً... " (1)

و يعد هذا الفرق بين الحديث الصحيح وبين الحديث الحسن هو من أبرز أسباب اشتراط الضبط في الرواة سواء كان الضبط تاماً كما في الصحيح أو كان غير تام كما في الحديث الحسن، على ما بينا آنفاً.

* بما يعرف ضبط الراوي:

قد استعمل المحدثون طرقاً للوصول من خلالها إلى معرفة حال الراوي من حيث الضبط والإتقان والتثبت، وتنوع الحفاظ في طرق اختبارهم لضبط الرواة، وكان لهم لكل راوٍ من الرواة طريقة يقيسون من خلالها الضبط لدى هذا الراوي ومدى درجة ضبطه لما يحفظ أو يكتب.

وهذه الطرق التي سلها الحفاظ والنقاد لإثبات ضبط الراوي لما يحفظ أو يكتب كالتالي:

أ)- موافقة مروياته لمرويات الثقات، بحيث تُعرض المرويات على مرويات الثقات فإن وافقتها ولو بالمعنى فهو ضابط متقن، وإن خالفتها فهو ليس بضابط.

قال الإمام الشافعي في كيفية معرفة ضبط الراوي: " وإذا شك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم "(2)

قلت: وهو بهذا القول يعد أول من أشار إلى كيفية معرفة ضبط الراوي من خلال موافقة مروياته مرويات الثقات للضابط أو مخالفتهم لغير الضابط، على اعتبار تقدم الإمام الشافعي المتوفى سنة 204هـ، وبالنظر إلى عدم استقرار مصطلحات العلوم.

---

(1) – مقدمة علوم الحديث، ص 20، ط: المكتبة العصرية، 1432هـ - 2011م، أنظر: تدريب الراوي، ص 141، ط: دار الكتاب العربي، 1414هـ - 1993م.

(2) – الرسالة، ص 370، ط: القاهرة – 1939م، فتح المغيث، ج 2، ص 176، ط: دار المنهاج، ط: 1426 هـ.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قال الإمام ابن الصلاح: " يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً. وإن وجدنا كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه و لم نحتج بحديثه والله أعلم ا. هـ " (1)

قلت: وهذا المنهج الأكثر استعمالاً، وهو من أوائل المناهج ظهوراً لمعرفة الضابط وغير الضابط، بعد مقارنة مرويات الراوي بمرويات غيره من الثقات.

ب)– امتحان الراوي لإظهار ضبطه.

و القصد منه هو امتحان حفظ الراوي هل اختلط أم لا؟ (2)

قلت: وتنقسم هذه الطريقة إلى قسمين:

الأول: أن يكون الاختبار بقلب الأسانيد والمتون ليظهر ضبط الراوي :

قلت: ومن الامتحانات الشهيرة التي سار بذكرها الركبان هو امتحان أهل بغداد للإمام الجهبذ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري – رحمه الله، ورضي عنه ــ.

فقد قال ابن عدي الحافظ: سمعت عدة من مشايخ بغداد يقولون إن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه فعمدوا إلى مئة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوها إلى عشرة من أنفس لكل رجل عشرة أحاديث وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا عليه الموعد للمجلس فحضروا وحضر جماعة من الغرباء من أهل خرسان وغيرهم من البغداديين، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخاري: لا أعرفه، فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ والبخاري يقول لا أعرفه، وكان العلماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض

---

(1) – مقدمة ابن الصلاح، ص 59، ط: المكتبة العصرية، 1432هـ - 2011م، أنظر: تدريب الراوي، ص 275، ط: دار الكتاب العربي، 1414هـ - 1993م.

(2) – فتح المغيث، ج 2، ص 135، ط: دار المنهاج، 1426هـ، أنظر: الجامع لأخلاق الراوي و آداب السماع، ج 1، ص 135، ط: مكتبة المعرف – بالرياض، 1403هـ - 1983م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ويقولون فهم الرجل، ومن كان لم يدر القصة يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الحفظ، ثم انتدب رجل من العشرة فسأله عن الحديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال: لا أعرفه فسأله آخر، فقال: لا أعرفه، فلم يزل يلقي عليه واحداً واحداً حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول: لا أعرفه، ثم انتدب الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة والبخاري لا يزيد\هم على: لا أعرفه، فلما علم أنهم قد فرغوا التفت إلي الأول فقال: أما حديثك الأول فقلت كذا وصوابه كذا، وحديثك الثاني كذا وصوابه كذا، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على العشرة فرد كل متن إلى إسناد وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك فأقرّ له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل. (1)

قال ابن حجر: " سمعت شيخنا – لعله يقصد بشيخه العراقي – غير مرة يقول: م العجب من معرفة البخاري بالخطأ من الصواب في الأحاديث لاتساع معرفته، وإنما يتعجب منه في هذا لكونه حفظ موالاة الأحاديث على الخطأ من مرة واحدة "(2)

الثانية: تكون بإدخال ما ليس من أحاديث الراوي وينظر أيفطن إلى ذلك أم لا؟

و من ذلك ما حصل من اختبار يحيى بن معيد لشيخه أبو نعيم الفضل بن دكين، فقد روى الخطيب البغدادي في تاريخه عن أحمد بن منصور الرمادي قال: خرجت مع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين إلى عبد الرزاق خادماً لهما فلما عندنا إلى الكوفة قال يحيى بن معين لأحمد بن حنبل: أريد أختبر أبا نعيم. فقال له أحمد بن حنبل لا تريد الرجل ثقة. فقال يحيى بن معين لا بد لي، فأخذ ورقة فكتب فيها ثلاثين من حديث أبي نعيم وجعل على كل عشرة منها حديثاً ليس من حديثه، ثم جاءا إلى أبي نعيم فدقا عليه الباب فخرج، فجلس على دكان حذاء بابه، وأخذ أحمد فأجلسه عن يمينه وأخذ يحيى بن معين وأجلسه عن يساره، ثم جلست أسفل الدكان فأخرج يحيى بن معين الطبق فقرأ عليه عشرة أحاديث، وأبو نعيم ساكت، ثم قرأ الحادي عشر فقال له أبو نعيم: ليس من حديثي فاضرب عليه، ثم قرأ العشر الثانية وأبو نعيم ساكت، فقرأ الحديث الثاني، فقال أبو نعيم: ليس من حديثي فاضرب عليه، ثم قرأ العشر الثالث وقرأ الحديث الثالث، فتغير وجه أبو نعيم وانقلبت عيناه، ثم أقبل على يحيى بن معين فقال له: أما هذا –

---

(1) – هدي الساري، ص 652، ط: دار الحديث القاهرة، 1424هـ – 2004م.

(2) – النكت على كتاب ابن الصلاح، ج 2، ص 327، ط: مكتبة الفرقان، 1429هـ – 2008م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وذراع أحمد في يده – فأورع من أن يعمل مثل هذا، وأما هذا – يريدني – فأقل من أن يفعل مثل هذا، ولكن هذا فعلك يا فاعل، ثم أخرج رجله فرفس يحيى بن معين، فرمى به من الدكان، وقام فدخل داره. فقال أحمد ليحيى: ألم أمنعك من الرجل وأقل لك إنه ثبت، فقال: والله لرفسته لي أحب إلى من سفري.(1)

قلت: وهذا إن دل دل على حرصهم على حفظ سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم وتثبت رواتها وناقليها.

ثم هناك أمر يحسن التنبيه عليه وهو هل يجوز عمل الاختبارات للرواة لاسيما إذا كان الاختبار بقلب الأسانيد والمتون وتحويلها عن ما كانت عليه من الصحة؟

قلت: الأظهر هو جوازها، ولكن بشرط أن يُبين حالها سواء من المختبِر أو من المختبَر، حتى لا يظن الغافل الجاهل من العامة أن هذا الحديث هو بهذا الشكل صحيح فتنقله كما هو لغفلته.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: " وشرطه: أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة، فلو رفع الإبدال عمداً، لا لمصلحة، بل للإغراب، مثلاً، فهو من أقسام الموضوع، ولو وقع غلطاً فهو مقلوب، أو المعلل " (2)

قلت: وممن استعمل هذه الطريقة أقصد طريقة اختبار الرواة لأجل ضبطهم، شعبة بن الحجاج، حماد بن سلمة، والإمام ابن عبد الهادي.(3)

ج)– مقارنة حفظه بكتابه.

فإذا وفق الحفظ الكتاب فهو متقن حافظ ضابط، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: حضر عند أبي زرعة محمد بن مسلم والفضل بن العباس المعروف بالضائع، فجرى بينهما مذاكرة، فذكر محمد بن مسلم حديثاً، فأنكر الصائغ فقال: يا أبا عبد الله ليس هكذا هو، فقال: كيف هو؟ فذكر رواية أخرى، فقال محمد بن مسلم: بل الصحيح ما قلت والخطأ ما قلت، قال فضل: أبو زرعة حكم بيننا، فقال محمد بن مسلم لأبي زرعة: ماذا تقول؟ أينا المخطئ؟ فسكت أبو زرعة و لم يجب ن فقال محمد بن مسلم مالك سكت؟ تكلم ن فجعل أبو زرعة يتغافل، فألح

---

(1) – تاريخ بغداد، ج 12، ص 349، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، 1417هـ.

(2) – نزهة النظر، ص 115، ط: مطبعة سفير، ط 1429هـ - 2008 م.

(3) – فتح المغيث، ج 2، ص 137، ط: دار المنهاج، 1426هـ.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

عليه محمد بن مسلم، وقال لا أعرف لسكوتك معنى، إن كنت أنا المخطئ فأخبر، وإن كان هو المخطئ فأخبر، فقال: هاتوا أبا القاسم ابن أخي، فدعا به، فقال: اذهب وادخل الكتب فدع القمطر الأول والقمطر الثاني والقمطر الثالث وعد ستة عشر جزءاً وائتني بالجزء السابع عشر، فذهب فجاء بالدفتر فدفعه إليه، فأخذ أبو زرعة فتصفح الأوراق وأخرج الحديث ورفعه إلى محمد بن مسلم، فقال: نعم غلطنا فكان ماذا؟.(1)

د)– الاستشهاد على مرويات الراوي.

وذلك ليعرف ضبط الراوي.

و يدل على ذلك ما جاء في قصة عمر بن الخطاب مع أبي موسى الأشعري – رضي الله عنهما – ، فعن أبي سعيد الخدري يقول كنت جالساً بالمدينة في مجلس الأنصار فأتانا أبو موسى فزعاً أو مذعوراً. قلنا ما شأنك؟ قال: إن عمر أرسل إلى أن آتيه فأتيت بابه فسلمت ثلاثاً فلم يرد عليّ فرجعت فقال ما منعك أن تأتينا؟ فقلت إني أتيتك فسلمت على بابك ثلاثاً فلم يردوا عليّ فرجعت وقد قال رسول الله صلى الله عله وسلم: (إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع) فقال عمر: أقم عليه البينة وإلا أوجعتك. فقال أبي بن كعب: لا يقوم معه إلا أصغر القوم. قال أبو سعيد: قلت أنا أصغر القوم. قال: فاذهب به.(2)

قلت: وهذا الأمر من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مع أبي موسى الأشعري – رضي الله عنهما – ليس تكذيباً من عمر لأبي موسى، وإنما هو من باب التأكد والتثبت، ولذلك قال عمر – رضي الله عنه ــ: عقبها (إن لم أتهمك ولكن خشيت أن يقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم) (3).

قال الدكتور نور الدين عتر: والجدير بالذكر التنبيه على أنهم كانوا يفعلون ذلك للاحتياط في ضبط الحديث لا لتهمة أو لسوء ظن.(4)

---

(1) – فتح المغيث، ج 2، 488، ط: دار المنهاج، 1426هـ.

(2) – رواه مسلم، كتاب الآداب، باب الاستئذان، برقم (2153).

(3) – رواها مالك في الموطأ، كتاب الاستئذان، باب الاستئذان، برقم (1859).

(4)_ مناهج المحدثين العامة، ص 61، ط: طيبة، 1429هـ، 2008م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

و خلاصة الأمر في ضبط الراوي هو ما حكاه القاضي عياض عن أهل التحقيق والنظر، فقد قال: " الذي ذهب إليه أهل التحقيق من مشايخ الحديث وأئمة الأصوليين والنّظار أنه لا يجب أن يحدث المحدث إلا بما حفظه في قلبه حتى لا يدخله ريب ولا شك في أنه كما سمعه " (5)

* تطبيقات على الضبط:

ذكر الترمذي في علله الكبير بسنده عن زمعة بن صالح عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة – رضي الله عنها – أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها بالطل).

قال أبو عيسى الترمذي عقب الحديث: سألت محمداً – وهو ابن إسماعيل البخاري – عن هذا الحديث، فضعف زمعة بن صالح. وقال: هو منكر الحديث، كثير الغلط، وذكر أحاديثه عن سلمة بن وهرام، عن عكرمة، عن ابن عباس، وجعل يتعجب منه، قال محمد: لا أروي عنه شيء، وما أراه يكذب، لكنه كثير الغلط.(1)

قلت: فكثرة الغلط من زمعة بن صالح كانت سبباً في تضعيف حديثه، وقد أتى خارماً من خوارم الضبط، على ما بينا في السابق.(2)

وجاء عن حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس – رضي الله عنهما – عن النبي صلى عليه وسلم قال: (لما كانت الليلة التي أسري بي فيها، أتيت علي رائحة طيبة، فقلت: يا جبريل. ما هذه الرائحة الطيبة؟) فقال: هذه رائحة ماشطة ابنة فرعون وأولادها. (قال: قلت: وما شئنها؟.... (3)

---

(5) – الإلماع إلى معرفة أصول الراوية و تقييد السماع، ص 125، ط: دار التراث، 1425هـ - 2004م.

(1) – العلل الكبير للترمذي، ص 158، ط: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية،1409هـ - 1989م.

(2) – قلت: و قد صح هذا الحديث من طرق أخرى، فصح من طريق سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة، عند أبي داود، كتاب النكاح، في الولي، برقم (2083 2084)، وعند الترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، برقم (1102)، و له شاهد ضعيف من الحديث عبد الله بن عمرو عند النسائي، كتاب النكاح، باب التزويج على نواة من ذهب، برقم (3353).

(3) – رواه أحمد في المسند، مسند بني هاشم، مسند عبدالله بن العباس، برقم (ج 5، ح 2821).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قلت: والحديث لا يصح وعلته في عطاء بن السائب فقد اختلط في آخر عمره، والقاعدة في حديث المختلط أن ما حدث به قبل الاختلاط يقبل وأن ما حديث به بعد الاختلاط فلا يقبل البته، وحماد بن سلمة سمع من عطاء بن السائب المختلط بعد اختلاطه، فحديثه مردود وسماعه لا يصح هو ليس ضابط.

قال علي: وكان أبو عوانة حمل عنه قبل أن يختلط ثم حمل عنه بعد فكان لا يعقل ذا من ذا وكذلك حماد بن سلمة. (1)

وجاء عن شريك، عن عبد الله عيسى، عن عبد الله بن جبر، عن أنس قال: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بإناء يسع رطلين ويغتسل بالصاع) (2)

قلت: وهذا الحديث ضعيف وعلته شريك وهو ابن عبد الله القاضي، وسبب ضعفه سوء حفظه. (3)

وسوء الحفظ قادح من قوادح وخوارم الضبط.

عن أبي حيّ المؤذن، عن ثوبان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ثلاث لا يحل لأحد أن يفعلنهن: لا يؤم رجل قوماً فيخص نفسه بالدعاء دونهم، فإن فعل فقد خانهم، ولا ينظر في قعر بيت قبل أن يستأذن فإن فعل فقد دخل، ولا يصلي وهو حاقن حتى يتخفف) (4)

قلت: وهذا الحديث ضعيف لشذوذ الواضح فيه، في قوله: (لا يؤم رجل قوماً فيخص نفسه بالدعاء دونهم)، فقد ثبت في الصحيحين خلاف هذا، فالثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعوا لنفسه كما في دعاء الاستفتاح في الصلاة، فقد روى أبو هريرة – رضي الله عنه – أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسكت بين التكبير وبين قراءة إسكاتة، قال أحسبه قال

---

(1) – تهذيب التهذيب، ص 127، ج 4، ط : دار المعرفة – بيروت – لبنان، 1417هـ - 1996م.

(2) – رواه أبو داود، كتاب الطهارة، باب: ما يجري من الماء في الوضوء ، برقم (95)، رواه النسائي، كتاب الطهارة، باب القدر الذي يكفي به الرجل من الوضوء، برقم (73)، رواه أحمد، مسند أنس بن مالك ــ رضي الله عنه ــ، (ج 8، ح 12779).

(3) – أنظر: الكامل في الضعفاء، ج 4، ص 6، ط: الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1418هـ - 1997م.

(4) – رواه أبو داود، كتاب الطهارة، باب أيصلي الرجل و هو حاقن ؟، برقم (90)، رواه الترمذي ن كتاب الطهارة، باب ما جاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعاء، برقم (357).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

هنية، فقلت: بأبي وأمي يا رسول الله، إسكاتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟ قال: أقول: (اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب،اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد) (1)

و قد ضعف هذا الحديث شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله، ورضي عنه – .(2)

هذا ما يسر الله اعداده ووفق الله على قوله ورسم بيانه.

والحمد لله رب العالمين.

---

(1) – متفق عليه، رواه البخاري، كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، برقم (744) ، رواه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام و القراءة، برقم (598).

(2) – مجموع الفتاوى، ج 23، ص 116- 117، ط: دار الحديث، القاهرة، 1425هـ - 2004م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

* الخاتمة، وأهم النتائج:

الحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً.

والصلاة والسلام على رسول الله وآله وأصحابه.

النتائج:

أ)- أهمية هذا الشرط وهو شرط ضبط الراوي لما يروي، وتكمن تلك الأهمية في حرص العلماء عليه ويظهر ذلك في تطبيقاتهم على الرواة، والتحرص على وجوده في الراوي.

ب)- أن طرق معرفة ضبط الراوي لما يروي هي بالتالي:

- موافقة مروياته لمرويات الثقات.

- امتحان الراوي لإظهار ضبطه.

- مقارنة حفظه بكتابه.

- الاستشهاد على مرويات الراوي.

والله أعلم وأحكم.

وصلّ اللهم على نبينا محمد وآله.

والحمد لله رب العالمين.

* كشاف المراجع والمصادر:

القرآن الكريم.

1)- نزهة النظر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت أ.د. عبد الله ضيف الله الرحيلي، ط: داراسات في المنهج، 1429هـ - 2008م.

2)- هدي الساري، نسخة علق علها الشيخ عبد العزيز بن باز، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار الحديث – القاهرة، 1424هـ - 2004م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

3)- تدريب الراوي، أبو الفضل جلال الدين السيوطي، ت : الدكتورأحمد عمر هاشم، ط: دار الكتاب العربي، 1414هـ - 1993م.

4)- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،ت: ربيع بن هادي المدخلي، ط: مكتبة الفرقان، 1429هـ - 2008م.

5)- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين بن منظور محمد بن كرم بن علي، ت: مجموعة متخصصين، ط: دار الحديث، القاهرة، 1423هـ 2003م.

6)- مقدمة ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهروزي، ت:عبد المجيد هنداوي، ط: مكتبة العصرية ن صيدا – بيروت، 1432هـ، 2011م.

7)- الكفاية، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت: الدكتور ماهر ياسين الفحل،ط: دار ابن الجوزي، 1435هـ.

8)- سنن النسائي الضغرى " المجتبى أو المجتنى "، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، أشرف عليها الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، ط: دار السلام للنشر والتوزيع – الرياض، 1420هـ - 1999م.

9)- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، ت: السيد معظم حسين ، ط: دار إحياء العلوم، 1417هـ 1997م.

10)- المسند الصحيح (صحيح مسلم)، أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار ابن حزم – القاهرة، 1432هـ - 2010م.

11)- سنن أبو داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، أشرف عليها الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، ط: دار السلام للنشر والتوزيع – الرياض، 1420هـ 1999م.

12)- مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ت: الشيخ أحمد شاكر - طاهر الزين، ط: دار الحديث القاهرة – 1433هـ - 2013م.

13)- الجامع المسند (صحيح البخاري)، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت: عز الدين ضلي، عماد الطيار، ياسر حسن، ط: مؤسسة الرسالة ناشرون، 1433هـ - 2012م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

14)- معجم مقاييس اللغة، لابي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت: عبد السلام محمد هارون، ط: دار الفكر.

15)- التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني، ت: محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1434هـ - 2013م.

16)- سنن ابن ماجة ، أبو عبد الله محمد بن يزيد الربعي القزويني، ت: أشرف عليها الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، ط: دار السلام للنشر والتوزيع – الرياض، 1420هـ - 1999م.

17)- منهج النقد في علوم الحديث، للشيخ نور الدين عتر، ط: دار الفكر دمشق – سوريا، 1432هـ - 2011م.

18)- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ت: محمد عبد لرحمن المرعشلي، ط: دار إحياء التراث – مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

19)- الرسالة، لأبي عبد الله محد بن إدرس الشافعي، ت: أحمد محمد شاكر:، ط: دار الفكر – 1939 م.

20)- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،ت: الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، ط: مكتبة الفرقان، 1429هـ - 2008م.

21)- فتح المغيث، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت: الدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير، الدكتور محمد بن عبد الرحمن فهيد آل فهيد، ط: دار المنهاج، 1426هـ.

22)- منهاج المحدثين العامة، الدكتور نور الدين عتر، ط: طيبة، 1429هـ - 2008م.

23)- جامع الأصول، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن الأثير، ت: عبد القادر الأرنؤوط، ط: دار الفكر، 2010م.

24)- الإلماع إلى معرفة أصول الراوية وتقييد السماع، لأبي محمد عياض بن موسى بن عياض بن عمون، ت: السيد أحمد صقر، ط: دار التراث، 1425هـ - 2004م.

25)- موطأ مالك، لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي الحميري، ت: كلال حسن علي، ط: مؤسسة الرسالة ناشرون، 1432هـ - 2011م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

26)- سنن الدرامي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي، ت: سيد إبراهيم وعلي محمد علي، ط: دار الحديث القاهرة، 1431هـ - 2010م.

27)- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن مطير الطبراني، ت: طارق عوض الله محمد، عبد المحسن إبراهيم الحسيني، ط: دار الحرمين، 1415هـ - 1995م.

28)- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، 1417هـ.

29)- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، ت: عبد الرحمن يحيى المعلمي اليماني، ط: دار الكتب العلمية – لبنان – بيروت، 1371هـ - 1925م.

30)- تحفة الأحوذي، لأبي العلاء محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، 1422هـ - 2001م.

31)- سوء الحفظ أثره في قبول الحديث – دارسة تأصيلية تطبيقية، رسالة ماجستير في الحديث النبوي وعلومه، كلية الشريعة جامعة دمشق، للباحث أحمد الطاهر.

32)- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السماع، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت: الدكتور محمود الطحان، ط: مكتبة المعرف – بالرياض، 1403هـ - 1983م.

33)- النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبي عبد الله محمد بن جمال الدين الزركشي، ت: الدكتور زين العابدين بن محمد بلا فريج، ط: أضواء السلف، 1419هـ - 1998م.

34)- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت الشيخ خليل مأمون شيحا، الشيخ عمر السلامي، الشيخ علي بن مسعود، ط: دار المعرفة، بيروت – لبنان، 1417هـ - 1996.

35)- الكامل في الضعفاء، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، ت: عبد الفتاح أبو سنه ط: الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1418هـ - 1997م.

36)- مجموع الفتوى، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني، ت تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1425هـ - 2004م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الفهرس

* المقدمة:..... 3
* أسباب اختيار الموضوع وأهميته:..... 4
* خطة البحث: 4
* تعريف الضبط: 5
* أنواع الضبط: 9
* أهمية اشتراط ضبط المروي:..... 11
* بما يعرف ضبط الراوي: 12
* تطبيقات على الضبط:..... 17
* الخاتمة، وأهم النتائج:..... 20
النتائج:..... 20
* كشاف المراجع والمصادر: 20

هذا الكتاب منشور في